الوضع التفاضلي للمواطنة العربية بين الراديكالية والتغيير الاسترضائي

الدكتورة: فايزة بخلف
جامعة الجزائر- الجزائر

ملخص:

يتوخى هذا البحث تبيان الظروف البنائية الجديدة للمواطنة في المنطقة العربية. إن راهن الحال يسفر على أن المواطنة ليست مفهوما سياسيا أو قانونيا مجردا، وليست عبارات تتردد دون وعي بمضمونها وجوهرها، وإنما هي حالة من حالات الدمج الاجتماعي والوجداني، وهي بهذا تفيد الحرية، العدالة، المساواة وأيضا المشاركة في بناء الديمقراطية.

وقد أدى الوضع التحرري العربي، الذي يعبر عن المصالح الجمعية، ويطمح إلى الاستقرار وتغيب كل أشكال المعاناة إلى خلق وضع تفاضلي للمواطنة العربية، يتموقع بين الاتجاه إلى التغيير الراديكالي، والتغيير الاسترضائي التكيفي الذي يركز على "خبرة الخضوع" في إبطال فعالية الاحتواء الاجتماعي.

Abstract:

This research aims to highlight, the news structural conditions of citizenship in the Arab region.

Recently, citizenship is not a political concept, nor a legal abstraction, it is not simple phrases without substance and essence of consciousness, but rather à case of social an emotional integration, in that way it's synonym of liberty, justice, equality and also participation in building democracy. The Arab liberal holding power which reflects the common interest, and aspires to stability and the absence of all forms of suffering has created a differential status of citizenship in the Arab world, this status is located between the tendency to radical change, and adaptive change which focus on "experience of subordination" to invalidate the social inclusion effectiveness.

مقدمة:

لا شك أن ابرز وظائف النظرية الاجتماعية، أنها تزودنا بفهم أعمق وتفسير أشمل لما بما يحيط بنا، وما يحدث لنا، كما تجعلنا نعي صعوبة المشكلات التي نواجهها، ومدى تعقدها وانحسار فضاءاتها التفسيرية، لكن عملية تطوير النظرية ذاتها والارتقاء بمضامينها الفكرية لا يمكن أن يستكمل إلا بآلية أخرى وهي وظيفة "توليد الأفكار" وما ينتج عن ذلك من محاولات توليفية، وتجسيرية، وصياغة دقيقة لنماذج نظرية بعينها.

وحتى لا تبقى النظرية السوسيولوجية العربية مجرد اقتراب منهجي " تكيفي" و "انسحابي" على الأدبيات الغربية كان لابد من ممارسة "الإبداع" و " التجديد" في فهم خصوصيات المجتمع العربي، وفي تلمس سياقاته الخاصة ومن ثم إماطة اللثام عن معاني الفعل الاجتماعي العربي، وعن طبيعة العلاقات الاجتماعية والمحتوى البنائي للبنى والمؤسسات، بالإضافة إلى علاقة الدولة بالأنساق المجتمعية وتأثير هذه المنظورات على موقع مفهوم "المواطنة" في طروحات "التوازن التفاضلي" و إشكالات الاستبعاد والاحتواء الاجتماعي.

1- المواطنة و مفهوم تأميم السلطة السياسية

ترتبط المواطنة في كثير من عناصرها بالنظام السياسي الذي يشكل البيئة التي تولد فيها المواطنة وتتطور وتزدهر، ولذا كان من الضروري أن ندرك تلك العلاقة وأبعادها من خلال الوقوف على فكرة المواطنة كأساس الدولة وعلى علاقة ذلك بالتحول الديمقراطي.

أولا: المواطنة كأساس للدولة:

تمثل المواطنة أحد الركائز الأساسية للإصلاح الدستوري، باعتبارها أسمى درجات العدالة عند التعامل بين جميع أبناء الوطن، بوصفهم متساوون – بحسب الأصل – في الحقوق والواجبات، وهو ما يعني في حقيقته اعلاءًا كاملا لقيمة المواطن[1] وتطبيقا شاملا لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

ومما سبق، نجد انه في حين تمثل المواطنة وضعا حقوقيا وسياسيا، فإنها تربط – أيضا – بالهيكلة البشرية والجغرافية لكيان الدولة، لذلك نجد أن هناك تمايزا قائما بين الشخص الأجنبي ومن يحمل صفة المواطن،

[1] محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص73

ويترتب على هذه الصفة أن تكون للمواطن حقوق سياسية، بمعنى أن يكون له الحق – طبقا للدستور والقانون – في ممارسة السلطة العامة في بلده.

إن المواطنة بهذا المعنى، هي مفهوم قانوني يحيل إلى حالة معنوية و شعورية يعيشها الأفراد[2] فهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل علاقة الفرد مع الدولة علاقة شراكة في الوطن وليست علاقة تبعية كما هو الشأن في الأنظمة الاستبدادية[3] و بهذا الطرح تصبح المواطنة هي "العضوية الكاملة" في المجتمع و هي ذات مستويات ثلاثة:

- مدنية: وتشمل الحقوق و الحريات العامة
- سياسية: وتتضمن مختلف أوجه المشاركة السياسية
- اجتماعية: وتحتوي على حق الفرد في الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية والأمن[4].

ولا غرو في أننا بحاجة إلى مزيد من توسيع دائرة المواطنة وعدم حصرها في المجال الحقوقي والسياسي، فهي بحكم ارتباطها الوثيق بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة والديمقراطية، تصبح ثقافة وأسلوب حياة[5]

ولأن الفرد جزء من الجماعة التي تنتخب الحكومة، ولأن المواطنة هي حالة من حالات الدمج الاجتماعي والوجداني المتعلق بمبادئ الحرية والعدالة كان للمواطنة علاقة وطيدة بـ:

ثانيا: المواطنة والتحول الديمقراطي

تشكل المواطنة واحدة من ابرز القضايا على أجندة الحوار السياسي في أي مجتمع، لارتباطها الوثيق بأي تحول ديمقراطي حقيقي، فالديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، ووفق هذا المنطق تصبح الديمقراطية هي ذلك الإطار المفاهيمي الذي يؤكد على أن الشعب هو مصدر السلطات إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب.

---

[2] محمد عبد النعيم: مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بكلية الحقوق جامعة المنصورة 2-3 أفريل 2007 ص

[3] Daniel Malger : citoyenneté, identité, appartenance, et participation : Montréal : Edition Lilver, 2001, p16

[4] محمد مصطفى القباج: مدارات المواطنة المعاصرة، تونس: بيت الحكمة 2006، ص40

[5] مصطفى محسن: نحو مفهوم جديد للمواطنة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص26

وإذا كان لا يمكن ممارسة المواطنة بدون رسوخ ثقافة ومفهوم المواطنة في الوعي الاجتماعي العام، فان المؤكد أن عملية بناء هذا الوعي العام بحقوق المواطنة تتطلب منظمات قوية وفاعلة قادرة على نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية[6].

وثمة علاقة في المضمون بين مفهوم المواطن والمواطنة، وهما معا مرتبطان بمفهومين آخرين هما الوطن والوطنية، فعندما يغيب الوطن وتتوارى تجلياته عن مواطنيه تتوارى الوطنية كقيمة عليا، حيث لا يكون للمواطن مكانته التي يكتسبها من مكانة الوطن، فلا مواطنة ولا مواطن بدون وطن، ولا وطن بدون وطنية تعبر عن نفسها بدرجة عالية من الولاء والاندماج الوطني والتماسك السياسي.

فالمواطنة التي هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن معا[7]، هي المدخل الأساسي للنهوض الوطني، وهي حجر الزاوية لتطوير الوطن ابتداء من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وانتهاء إلى الامتدادات الثقافية والحضارية.

إن المواطنة وفق هذا المنظور لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية شرعية، تتجاوز كل أشكال الاستقرار بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم[8].

وهذا ما يؤكد أن المواطنة ترمز إلى تأميم السلطة السياسية، بمعنى نقلها من كونها ملكية خاصة للحاكمين إلى ملكية عامة لعموم المواطنين، أي الشعب، وهو ما من شأنه أن يحولها إلى سلطة قانونية تقوم على تنظيم الحكم بصيغة مؤسسات تتضمن مراكز قانونية يشغلها الحكام و يمارسون السلطة و الحكم من خلالها، بناء على التفويض و التوكيل الممنوح لهم من قبل المواطنين، وهذا هو جوهر ما يقصد به من القول أن الشعب مصدر السلطة و مصدر شرعيتها[9] وهكذا، فان المواطنة كرابطة سياسية و قانونية تعد من سمات

---

[6] عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمتجمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص50.

[7] انتوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز صياغ، بيروت، المؤسسة العربية للترجمة، 2005، ص 726

[8] السيد عليوة و منى محمود: المشاركة السياسية، في موسوعة الشباب السياسية، رقم 4، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية 2001 .

[9] ثناء فؤاد عبد الله: آليات التطور الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996، ص47.

الدولة العصرية الحديثة، فهي ترتبط بعنصرين أساسين يمثلان قواعد سياسية و مؤسسة للحياة السياسية الحديثة[10]:

1- عنصر الإجماع الثقافي، أي الانتماء لعقيدة واحدة مماثلة، ولا يعني الوحدة التطابق ولكن الاعتراف بقيم مشتركة.

2- عنصر المشاركة السياسية، أي المساهمة في تكوين السلطة و ليس النفوذ إليها، بمعنى حق التمثيل فيها.

ولا شك في أن من أهم متطلبات الأخذ بالمنهج الديمقراطي، يتمثل في تحقيق مشاركة سياسية فعالة لأفراد المجتمع كافة وعلى قدر المساواة، و التي تتحقق من الناحية القانونية عندما يكفل الدستور المساواة السياسية بين المواطنين، و يحمي القانون حق مشاركة كل مواطن في عملية اتخاذ القرارات الملزمة[11]، و يكون التعبير العملي عن قبول مبدأ المساواة، باحترام الإنسان و حماية حقوقه الأساسية، مثلما يكون التعبير عن العمل بمبدأ المواطنة، بالتسليم بحقوقها إلى الجماعات المتوطنة في الدولة كافة، و تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة بموجب القانون[12].

وهذه المبادئ إذ تطرح القيمة السياسية للديمقراطية على صعيد الدولة و المجتمع، تؤكد المعاني الإنسانية الكامنة خلف مبدأ المواطنة في الدولة، أما القيمة المؤسسة للديمقراطية فلا تتأتى عن إرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع، و إنما عن ضرورة إرساء أسسها و إفراز آلياتها و العمل بها، بوضعها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، و تمكين الشرعية التي تبرر سلطتهم و حكمهم من جهة أخرى.

و السبب في ذلك هو أن الديمقراطية ضرورة من ضرورات العصر و مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، الذي لم يعد مجرد فرد من (رعية) بل هو (مواطن) يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية[13]، و من هنا فان الإقرار بالمواطنة يجعل للسلطة السياسية، وظيفة اجتماعية تكرس لخدمة المواطنين، فأية أهداف تطرحها الدولة لا يجوز وضعها فوق حقوق الإنسان و المواطن، بل بالعكس يجب أن تكون جميع الأهداف

[10] Gabriel Almond : aspects de développement politique, paris : édition dunod, 2003, p103.

[11] برهان غليون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، آليات الانتقال و صعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد 135، 1990، ص14.

[12] محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص8.

[13] حليم بركات: الديمقراطية و العدالة الاجتماعية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1995، ص67.

نابعة من هذه الحقوق خادمة لها[14]، وبذلك يصبح احترام حقوق المواطنة و رعايتها المعيار الذي تقاس على ضوئه خدمة الدولة للمجتمع التي هي أساس منح الشرعية للحاكمين.

2- المواطنة العربية وإشكالية هيمنة النسق السياسي.

ضمن مقتضيات تحليل الأنساق المجتمعية وارتباطاتها، يظهر النسق السياسي في البلدان العربية و الشمولية عامة، كتعبير عن قوة مهيمنة على الانساق الأخرى ومتوغلة في محتوياتها، وهي أكثر من ذلك، توجه وظيفة تحقيق الهدف، أي حشد المصادر و تعبئتها و توزيعها، لخدمة مصلحة فئات محددة و ليس للمصلحة المجتمعية العامة[15]، و رغم أن هذا الواقع لا يلغي قوة الأنساق الأخرى بصورة مطلقة، لكنه يظهر إستلابيتها النسبية من قبل النسق السياسي و تسخيرها لخدمة مصالحه.

لذلك، يمكن تصور اعتلالية نسقية عامة داخل المجتمع العربي وهو اختلال، يسيطر من خلاله أصحاب القوة على خيرات النسق الاقتصادي، ويموهون محتوى النسق الانتمائي لإضفاء الشرعية على وجودهم و قراراتهم، كما ينتزعون الدعم من الروابط المجتمعية لتثبيت مواقفهم.

وتنعكس هذه العلاقة الاعتلالية على الأنساق الفرعية و تشوهها، حيث تظهر القسرية والزيف في نسق التضامن و الولاء، وتظهر اللاعدالة في نسق المعيار التوزيعي، ويظهر الترهل وضعف الإنتاجية في نسق سوق الاستهلاك و العمل.

وبمعنى أخر، يظهر هنا، دور الدولة الاستلابي، حيث تهيمن الدولة عل المجتمع و تمد أجهزتها السيادية فيه، تلجأ إلى القهر أحيانا، و إلى الترهيب أحيانا أخرى، ولكنها بصورة دائمة تستخدم المحتوى الرمزي و الثقافي للتدعيم السياسي و إضفاء الشرعية، و تقديم الولاء[16]، إن هذه العلاقة بين الدولة و المجتمع، تعكس صور المجتمع الذي يمشي على رأسه، حيث يقوم المجتمع على خدمة الدولة، وليس العكس، وتغيب الديمقراطية، و

[14] سعد الدين إبراهيم: المسألة الديمقراطية و مشكلة حقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003،ص24.

[15] ثناء فؤاد عبد الله: آليات التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص63.

[16] مصطفى عبد الجواد: قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، 2002، ص71.

تتقلص الحريات، وتظهر صورة الاغتراب الحقيقية للإفراد، ويتوارى مفهوم المواطنة، فاسحا المجال لبروز شتى مظاهر الاستبعاد الاجتماعي[17]

ومن المفارقات العامة، أن هذه الصورة النسقية للمجتمع، تقدم ازدواجية واضحة بين الشكل و المضمون، أي أن المجتمع، قد يمتلئ بالأشكال التي تعبر عن مظهرية مزيفة تحجب النظر مباشرة إلى قبح المضمون، ولذلك، فقد تظهر المؤسسات الديمقراطية، ولكنها تعمل ضمن إيديولوجيا تبريرية و دفاعية عن مصالح الدولة و تكون مغتربة عن الفعل السياسي الحقيقي، وقد ترفع شعارات الحرية و التعبير عن الرأي، وبذات الوقت تكمم الأفواه عن إبداء الرأي، وقد يتم تبني مشروعات تنمي المشاركة السياسية، ولكن المطلوب فعلا أن تكون مشاركة توافقية انصياعية، وربما تنتشر المؤسسات التعليمية و التربوية ولكنها بدلا من تحرير الفكر وتنشيطه، تساهم في اعتقاله وترويضه أو تلقينه مبادئ الطاعة والولاء وبطبيعة الحال، فان الفاعل الاجتماعي، يقع في مركز العلاقات النسقية و تشوهاتها، وينعكس ذلك على هويته ووعيه وأهدافه وطموحاته، وفعله بصورة عامة[18].
فكما قال دوركايم DURKHIEM : "المجتمع ليس شيئا ما يقف هناك خارجا عنا، لكنه هنا فينا و جزء من داخليتنا الإنسانية، أن المجتمع لا يضبط فقط حركاتنا، لكنه يشكل هويتنا وفكرنا و عواطفنا، إن بناءات المجتمع تصبح بناءات وعينا فالمجتمع لا يتوقف على سطح جلودنا، انه يخترقنا إلى المدى الذي من خلاله يطوقنا[19].

وضمن هذا السياق تصبح المواطنة مفهوما أجوفا يحيل إلى تشوهات وجودية حقيقية تنم عن قصور دور الفعل السياسي للمجتمع المدني، و بهذا الخصوص يصف حليم بركات أزمة المجتمع المدني في المجتمع العربي بقوله :"إن البحث في أزمة المجتمع المدني، هو بحث في ممارسات الدولة التعسفية للسلطة، لقد سلبت الدولة في مختلف البلدان العربية المجتمع من وظائفه الحيوية و احتكرتها لنفسها، و جردت الشعب من حقوقه الإنسانية، و منها، حق المشاركة في الحياة السياسية، و حق التعبير عن آرائه المستقلة، و قد تمكنت الطبقات و العائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع و الشعب بوسائل مختلفة منها السيطرة على العائلة و القبيلة و الطائفة و الدين و الأحزاب و النقابات و الجمعيات و الاتحادات المهنية ... و هذا كله يشكل نسق الواجهة التعددية للفعل السياسي[20]

---

[17] نفس المرجع ص 73

[18] جميل هلال: الدولة و الديمقراطية، الطبعة الثانية، رام الله، مؤسس مواطن، 2000، ص103.

[19] JOHAN GOUDSBLOM : SOCIOLOGY IN BLANCE A ACRITICAL ESSAY, NEW YORK, 1977, P117.

[20] حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ؛ بحث في تغيير الأحوال و العلاقات ، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 923.

ينبثق عن تفاعلات نسق الواجهة التعددية مع تحالفات النسق السياسي، أو زبونية الدولة ما يمكن وصفه بـ **" بنية التمايز القانونية "**، حيث تظهر القوانين بشكليتها، أو كما هي مدونة بأدق تفاصيل العدالة، لكن على المستوى العلمي، تتضمن تنفيذا حازما على الضعفاء، بينما تتراجع و تنحسر، أو يتعطل العمل بها أمام أصحاب القوة و حلفائهم[21]. إن **بنية التمايز القانونية** هذه تعكس الطابع الوجودي الإزدواجي العام للروابط المجتمعية، و لذلك فهي لا تخرج عن خدمة مصالح أصحاب القوة.

مقابل الروابط الاجتماعية تظهر " روابط السيادة"، و هي تتمثل في جميع الأجهزة السياسية التي يضعها النسق السياسي فوق المجتمع، بما في ذلك الروابط المجتمعية. وهو ما يجعل روابط السيادة في جزئيات عمل الروابط المجتمعية، يعني إلغاء الحريات و بث الخوف و الرعب في المجتمع من ناحية، كما يعني خوف وقلق النسق السياسي الذي يدرك افتقاده لمقومات الحكم و الشرعية الحقيقية من ناحية أخرى[22].

وفيما يتوافق مع هذه الحالة، يصف شرابي فعالية الدولة العربية، بقوله : " إن أكثر العناصر تقدما و فعالية في الدولة البطركية الحديثة (في الأنظمة المحافظة و الأنظمة التقدمية على السواء) هو جهاز أمنها الداخلي، أي ما يدعى بالمخابرات، و نجد أن جميع الأنظمة البطركية ترتكز على ازدواجية الدولة، بمعنى أن هناك تنظيما عسكريا، بيروقراطيا إلى جانب تنظيم بوليسي سري يهيمن على الحياة اليومية، و يشكل أداة الضبط النهائية في الحياة المدنية و السياسية، و هكذا نجد على الصعيد الاجتماعي العملي أن المواطن العادي ليس محروما من حقوقه الأساسية فحسب، بل أنه عمليا أسير الدولة كذلك يفعل به الحاكم كما يشاء.[23]

يترتب على فعالية روابط السيادة، و هيمنة النسق السياسي، ما يمكن وصفه بـ **"التوجس الانتمائي"** بالنسبة للجماهير، أو **"إنحسار الاستقطاب"** بالنسبة للروابط المجتمعية و كلاهما لا تنفصل عن الأخرى، حيث يتخوف أفراد المجتمع من الانتماء لهذه الروابط – خصوصا مؤسسات المجتمع المدني- باعتبارها تمثل ساحة مواجهة فريدة مع النسق السياسي، و تحظى بأهمية ضبطية ورقابية خاصة من قبل روابط السيادة،

[21] Gerhard Lenski , Power and privilege, A theory of social stratification, New York , University of North Carolina press, 1984 , p 102.

[22] سمير أيوب ، تأثيرات الايديولوجيا في علم الاجتماع، بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1983 ، ص 65.

[23] هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، بيروت ، الأهلية للنشر و التوزيع، 1977 ، ص 22.

ولذلك فإن هذه الروابط تعاني من ضعف العضوية، وانتقاد القاعدة الجماهرية، و هكذا فإن شعاراتها و تحركاتها غالبا ما تكون مغتربة عن حس الجماهير، حتى و إن كانت صادقة.[24]

إن افتقاد الروابط المجتمعية فاعليتها الحقيقية من ناحية، و افتقادها إلى الاستقطاب الجماهيري من ناحية أخرى، يبقى المجتمع السلفي في حالة من الغوغائية، الأمر الذي ييسر عملية التلاعب به و التحكم فيه، و هو ما من شأنه أن يفضي مع مرور الزمن إلى آليات بالغة الخطورة، و هي " الإنتاج الذاتي للخضوع " و " التولد الذاتي للشرعية " حيث تتولد لدى الأفراد الرغبة الذاتية بالخضوع والانصياع، وينتظرون من يسيطر عليهم، ويتحكم بهم، وهي حالة شبيهة بما أطلق عليه روبرت ميشلز " الخضوع السيكولوجي لدى الجماهير " وهو أحد العوامل التي تدفع بالديمقراطية إلى الاداليجاركية[25]. و لذلك يستلب الأفراد قدرتهم على سحب الشرعية، فتتدفق عملية إضفاء الشرعية بصورة تلقائية بعيدا عن مرتكزاتها الحقيقية.

إن النسق إلتواء الشرعية، على نحو ما تقدم، يكشف عن "غياب وظائفية الفكر" حيث يدخل الفكر في إطار الصورية، فتنعدم قيمته في بث الوعي و التغيير، وبهذا المعنى يتحول أهل الفكر والمثقفون إلى أدوات تبريرية بيد أصحاب القوة، و بتعبير ماركسي، فإن هؤلاء المثقفين و أصحاب الفكر (مندوبين) للوعي الزائف، و ليسوا مثقفين (ثوريين) يفكون شفرة قوانين التاريخ[26].

فكما يؤكد غرامشي: إن وحدة الفكر العضوية و المكانة الثقافية، لا تصبحان ممكنتين إلا إذا قامت بين أهل الفكر والبسطاء وحدة كتلك التي تقوم بين النظر والعمل، شريطة أن يكون أهل الفكر قد جعلوا أنفسهم مفكرين عضويين لتلك الجماهير، يعدون ويوحدون المبادئ والمسائل التي تثيرها تلك الجماهير بنشاطها العلمي، وذلك بإقامة كتلة ثقافية اجتماعية[27].

يمثل **"نسق الولاء الزائف"** كنسق ناتج عن تشوه مفهوم المواطنة في المجتمع العربي، رافدا رئيسا لنسق إلتواء الشرعية. إن دخول الالتزامات القيمية المؤدلجة والسالبة للحرية، إلى بنية الروابط المجتمعية، يعني أنها قد تأطرت، و أصبحت أكثر تنظيما، وهذا يفضي إلى إلزام بالإنصياع أكثر قوة، و دفع أكبر بإتجاه الإمتثال والولاء الزائف، إن هذه المسألة تشير إلى وجود نظامي (مؤدلج) حقيقي للثقافة المجتمعية، حيث

---

[24] علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، علاقة المواطن بالدولة، القاهرة، دار المعارف، 2001 ، ص 17.

[25] أحمد زايد ، علم الاجتماع السياسي، الدوحة ، دار قطري بن فجأة ، 1998، ص 82.

[26] ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص 147.

[27] جاك تكسيه، غرامشي ، دراسات مختارة، ترجمة ميخائيل إبراهيم، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1972 ، ص 156.

تتأطر ثقافة النظام السياسي مع نقيضها المفترض الغائب، و تتوحد معه، في كل استلابي، يكرس الولاء للنسق السياسي المهيمن.

إن هذه الصورة، تبدي النظام السياسي كآلة ساحقة للأنساق المجتمعية الأخرى مرة بالاستحواذ و نتائجه المباشرة، و مرة أخرى باستخدام الأدلجة و التمويه الثقافي الذي يستحضر الشرعية و الولاء المنتزع. نتيجة ذلك تنحط الطاقات العقلية و تضمحل الإرادة في التغيير، و يظهر العجز و الاغتراب في أعلى مستوياته إلى درجة أن المجتمع لا يوجد فيه نقيض للنظام السياسي من داخله، و على حد تعبير أدونيس لقد تجوهر، فتساوت فيه النقائض جميعا، إنه الواحد الممتلئ بوجوده، ليس فيه مكان الفراغ، الفراغ خارجه، هامش يحتله الفرد، ويبقى فيه في موقع العدم يجابه الوجود بنفيه، و النظام في موقع الوجود لا يأبه للفرد، له حضوره الساحق، و للفرد الغياب شبه الساحق[28]

3- زئبقية مفهوم المواطنة في ظل الوعي التحرري العربي

رغم ضروب الأدلجة و التمويه الذي يمارسه أصحاب النفوذ عبر الزمن، فهناك أقلية من الفاعلين الخاضعين، يمكن وصفهم بـــ " الأقلية الواعية "، وهي الأقلية المناهضة، التي أدركت حقيقة الإجحاف الذي ينطوي عليه التوازن القائم بآلياته المختلفة، و ضروب الاستغلال الكامنة خلف الجدار و الحواجز المعيارية، و الهيمنة التي تقف وراء التصريحات والإجراءات الدعائية.

وقد أفضى هذا الاتجاه إلى التغيير إلى انبثاق "وعي تحرري" لدى فئات كثيرة من المجتمع العربي، أعقبتها مبادرات فعلية للمقاومة، و بطبيعة الحال، فإن الوعي التحرري بهذه الصيغة، يستلزم تضحيات باهظة الثمن، لكن الإصرار على المقاومة، مع بذل التضحيات عبر الزمن، يخلق " إيديولوجيا المقاومة " لدى الأقلية، بحيث تبرر ما يقوم به الأفراد، و تحدد آلياته و مساراته المستقبلية، و لكن، المسألة الأكثر فعالية فيما يتعلق بالوعي التحرري هي " الإنتشار"، أي شيوع الوعي بين الغالبية العظمى من الفاعلين الخاضعين، إن عملية انتشار الوعي، ترتبط بزيادة حدة الظروف الموضوعية الدافعة للصراع، كزيادة شدة الحرمان و الظلم، بالإضافة إلى انحسار الإشباع ، حيث تفضي هذه الظروف إلى ظهور الميول الاولية للصراع لدى الجماعات المحرومة، و تتضمن مشاعر الاستياء والكراهية والعداء، ربما لا تظهر هذه الميول بصورتها العلنية لشدة ضغوطات القوة و هيمنتها لكن ذلك لا يلغيها، إنما يعمل على تراكمها

[28] مهدي عامل ، نقد الفكر اليومي ، ط 1 ، بيروت ، دار الفارابي ، 1989 ، ص 55.

وتجميعها وزيادة حدة إنفعاليتها[29]. إن وجود الفاعلين الحاملين لهذه الميول يمثل "قاعدة حافزية للصراع" يمكن استثمارها بشكل فعال في نشر الوعي التحرري من قبل الفئات الواعية.

إن تمسك القوى التحررية في الوطن العربي بنموذج نسقي جديد، يعبر عن المصالح الجمعية، ويطمح إلى الاستقرار وتغييب كل أشكال المعاناة والحرمان، قد خلق وضعا تفاضليا للمواطنة العربية، و هو ما أدى إلى تشكل " استقطاب صراعي ثنائي" بين الاتجاه إلى التغيير الراديكالي (من القاعدة إلى القمة)، وتغيير استرضائي تكيفي (من القمة إلى القاعدة).

أولا : التغيير الراديكالي (من القاعدة إلى القمة)

إن استثمار القاعدة الحافزية للصراع، من قبل الفئة الواعية يتوقف على إمكانية تتابع العمليات المفضية إلى الصراع والتغيير و من أهمها ما يلي :

1- تنظيم الأقلية الواعية وظهور القيادة، فتنظيم الجماعة يدل على التماسك و الإصرار على تحقيق الأهداف و المثابرة على تحقيقها. و كل ذلك يشير إلى تبلور الأيديولوجيا التي تمثل مصدر الجاذبية للجماعة، لكن جميع ما تقدم لا ينفصل عن ظهور القيادة ذات الشرعية، التي يمكنها توجيه الأعضاء والتأثير بهم، بالإضافة إلى قدرة القيادة على استنهاض الحافزية الصراعية الكامنة لدى الخاضعين. إن فكر القيادة والإيديولوجيا التي تحملها، تقدم تشخيصا للمشكلات التي ترغب الجماعة في تصحيحها، وتبرر إجراءاتها وتطبيقاتها الممكنة وترتبط بذلك التكتلات أو الأساليب التي تطرحها القيادة من أجل تعزيز وزيادة ولاء الأعضاء واستقطاب أكبر عدد ممكن لعضوية الجماعة و كل ذلك يتطلب قيادة مخلصة و متفانية في أهداف الجماعة، و هكذا فإن قدرة القيادة و الجماعة الواعية المنظمة على صياغة نسق أفكار تحررية مقنن، و طرح التكتيكات الملائمة لاستقطاب الخاضعين، يعد خطوة أولى هامة في نشر الوعي التحرري.

2- ومن الاعتبارات الهامة لنشر الوعي التحرري، زيادة فرص الاتصال مع الخاضعين و حشدهم، و توعيتهم بالمدلولات الفعلية للمواطنة، و جذبهم نحو الأهداف التحررية[30]. إن تقييد حرية تحرك الفئة الواعية من قبل أصحاب القوة، يحول دون تشكيل قنوات اتصال فعالة مع الخاضعين، الأمر الذي يمنع تدفق الوعي التحرري نحوهم، و لذلك فإن قنوات الاتصال الفعالة تظهر بانبثاق "الفرصة السياسية"، أي

[29] Rudjger Ortmann, Anomie as a consequance of disturbances of equilibrium in case of suddenly occurring social or personnal changes, A paper presented at the annual meeting of the american society , California , 2000,P 4.

[30] وجيه كوثراني: السلطة و المجتمع و العمل السياسي، ط 1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 91.

فرصة سماح الجماعات المهيمنة بتشكيل الجماعات المعارضة، هو بمثابة صناعة النقيض الداخلي الحقيقي[31]. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تشرب الوعي التحرري من قبل الخاضعين، وانتشار الإيديولوجيا التحررية بينهم، وجلاء وضع المواطنة لديهم، وهو مؤشر حقيقي على بداية فعالية الوعي التحرري، هذا الوعي الذي يترجم فعليا إلى مظاهر علنية للصراع كالاحتجاجات والثورات الشعبية ، وتزداد حدة ردود الأفعال هذه، بازدياد سوء الوضع البنائي القائم. وبازدياد نصيب القادة من الامتيازات والمكاسب المتحققة، ويعد معدل التغير البنائي مؤشرا على قوة جماعة الصراع المتشكلة، وشدة و عنف الصراع[32].

3- أن تكشف تشوهات المعنى في مفهوم المواطنة، و دخول الفئة الواعية في صراع مفتوح مع القوة المسيطرة، يؤكد حقيقة هامة بالنسبة للخاضعين، وهي - كما يوضح ألف نلسن Alf Nilsen - : إن بناءات السيطرة والاستغلال ليست مجرد بناءات معطاة مسبقا، تفرض ذاتها على جماعات معينة و تعمل حسب منطقهم، إنها منتجات تاريخية، خلقت ويعاد خلقها من خلال الجدل بين المتعارضين أي الجماعات المسيطرة والجماعات الخاضعة[33].

بالاضافة إلى ما تقدم، فإن الظروف البنائية الجديدة للوعي الاجتماعي، قد تعكس وضعا تفاضليا للحقل الدلالي لمفهوم المواطنة و قد تفضي إلى اختراقات جديدة من قبل أصحاب القوة، في الوضع الجديد القائم، وحيادهم عن المبادئ التي كانوا يتمسكون بها، ويتوقف هذا الأمر على مدى مأسسة المطالب التي كانت تمثل منطلقات للعملية الصراعية، ومدى تمسك الأفراد بها و مستوى إعادة إنتاجها، في ممارسة العملية، إن مأسسة مطالب التحرر تشكل كابحا للاختراقات، أو تحول دون عودة نمط السيطرة السابق.

و لهذا السبب ، فقد أكد ميشال فوكو Michel Foucault بأن التحرر من السيطرة ليس كافيا حتى تكفل الحرية، فالمهم هو تأسيس أنماط جديدة من السلوك، و الاتجاهات والأشكال الثقافية التي تعمل على تقوية وتدعيم الطرف الضعيف غير المحصن، و بهذه الطريقة تضمن أن علاقات القوة التناوبية لن تتجمد في هيئة علاقات سيطرة، كما نضمن ممارسة الحرية Practice of Liberty، التي تمكننا من لعب القوة بأقل سيطرة ممكنة[34].

---

[31] مصطفى حجازي : التخلف الاجتماعي ، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، ط 7، معهد الإنماء العربي ، 2000، ص 107.

[32] جوناتان تيريز : بناء النظرية الاجتماعية المعاصرة، ترجمة محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1999، ص 74.

[33] Alf Nilsen : collective remembering and stuggle over meaning, a paper presented at second international conference of social and cultural movement, Edge Hill College, 2004 , p4.

[34] Michel Foucault : the ethic of care for the self , as a pratice of freedom, combridge, 1988 , p102.

ثانيا : التغيير الاسترضائي – التكيفي (من القمة إلى القاعدة)

لقد أظهرت الشروحات المرتبطة بالتغيير الراديكالي، أن قدرة أصحاب القوة على تصريف التوترات الناشئة بصورة مستمرة، قد تؤدي إلى المحافظة على ديمومة التوازن التفاضلي، حيث أن عملية التغيير تجري تحت سيطرة أصحاب القوة، مع تقديم بعض الامتيازات للخاضعين أن مراقبة أصحاب القوة لردود فعل الخاضعين، و مبادرتهم بتصريف الميول الأولية الخاصة المرتبطة بها، يؤدي إلى استرضاء الخاضعين، و التحايل عليهم، وهو إجراء يأتي في مرحلة " غوغائية الميول الاولية " أي قبل استثمارها في تشكيل وعي حقيقي منظم و واسع النطاق، و لذلك فإن التغيير الاسترضائي التكيفي يمثل استراتيجية هامة في فناء الميول الاولية وهي في مهدها.

و هكذا، عندما يخشى أصحاب القوة، تفاقم التوترات، و انتشار الوعي و عدم فعالية الادلجة، و التمويه، مع عدم الرغبة (أو القدرة) في ممارسة القهر المادي الصريح، فإنهم يلجأون إلى استرضاء الجماهير، عن طريق الوعد بإجراء بعض الإصلاحات وبتقديم بعض الامتيازات بغية التركيز على خبرة الخضوع و إبطال فعالية الاحتواء الاجتماعي.

خاتـــمة

لقد أصبح من المعروف بين علماء الاجتماع أن أية نظرية تتجاهل القوة و التغيير في تفسير ضروب و مشكلات الصراع الاجتماعي، هي نظرية ساذجة على مستوى الفهم و التأويل، و أن إشكالية التشرذم و التمزق التي تعاني منها النظرية السوسيولوجية الحديثة تعود بالأساس إلى معاينة الفعل الاجتماعي من زاوية واحدة، و هو ما يفضي بالضرورة إلى مفاجآت ميدانية غير متوقعة.

و ضمن مجالنا الدراسي، يمكن الإقرار بأن " خبرة الخضوع " قد تلعب دورا حاسما في إبطال فعالية التغيير الاسترضائي التكيفي، حيث يتعلم الخاضعون أن التغيير من فوق أو من القمة هو تغيير زائف، و أن ما يجري من تغييرات لا تصل إلى صميم مصالحهم، و لا تنعكس على رفاهيتهم، لذلك فإن التغيير الاسترضائي التكيفي، قد يفقد قيمته و فعاليته مع مرور الزمن، بل قد يعزز عدم الثقة بالقوة الحاكمة المسيطرة، و إجراءاتها الإصلاحية المستقبلية، و هنا تبدأ عملية التغيير الراديكالي بالدوران، و تستثمر خبرة الخضوع في تشكيل إيديولوجيا مقاومة و في التأسيس لحراك ديمقراطي ناقم عن الأوضاع بصفة عامة، و هو ما يتجلى ميدانيا في الثورات العربية المتوالية.

لقد بات واضحا أن راهن المواطنة في المنطقة العربية قد أفضى إلى إشكالات إبستيمولوجية أعادت إلى الواجهة مساءلة واختبار نظريات اجتماعية وسياسية كان لها إلى وقت قريب صيت علمي غير قابل للنقاش والمساجلة.

وهنا، تجدر الاشارة، إلى تكشف تشوهات معنى المواطنة، وبروز ظروف بنائية جديدة لهذا المفهوم عملت على كسر الحلقة المفرغة لمأزق الفعل الاجتماعي في التوازن التفاضلي وهي: التغيير الراديكالي (من القاعدة إلى القمة)، وهو التغيير الذي يتأسس عندما يعي الخاضعون حقوقهم المستلبة، والتغيير الاسترضائي التكيفي (من القمة إلى القاعدة) وهو البعد الاستراتيجي الذي يتحقق عندما تتمأسس علاقة القوة القائمة مصلحيا على نسق الاستحواذ، وتبرير التواء الشرعية والعمل على تغليف الاجحاف والخضوع والحرمان.